ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

نينوى من 2014 حتى 2024
بؤر التوتر والاحتياجات الإنسانية

د. محمود عزو حمدو

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

نينوى من 2014 حتى 2024
بؤر التوتر والاحتياجات الإنسانية

د. محمود عزو حمدو *

مدخل عام:

تعرضت محافظة نينوى إلى سيطرة من التنظيمات الإرهابية المتمثلة بتنظيم داعش الإرهابي في حزيران/يونيو 2014، سبق ذلك مجموعة كبيرة الأعمال الإرهابية التي نفذها ذات التنظيم بهدف التهيئة لعملية السيطرة على محافظة نينوى؛ ومن ثم الانتقال إلى مناطق أخرى في صلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك.

شكلت صدمة سقوط مدينة الموصل ومحافظة نينوى حالة متنامية من المخاوف بشأن القدرات العسكرية العراقية للصمود بوجه التنظيمات الإرهابية في ظل انتشار عسكري مكثف آنذاك، وتباينت الروايات بشأن عملية الانهيار السريع للقطعات العسكرية، مع وجود روايات أن أعداد الإرهابيين لم تكن إلا بالمئات، وهذه الرواية الأكثر تضليلاً للرأي العام، إذ أظهرت الأحوال بعد ذلك بأنهم كانوا منتشرين بشكل واسع، وأن المتعاونين مع التنظيم كان يصل عددهم إلى آلاف الذين أعلنوا انتماءهم للتنظيم في وقت لاحق.

اضطر أكثر من ثلاثة ملايين مواطن من نينوى إلى البقاء في منازلهم ولمدة ثلاث سنوات، مع حدوث هجرة واسعة من مناطق أخرى، خاصةً المناطق في سنجار وتلعفر وسهل نينوى التي أفرغت تماماً من المواطنين، كما شكل النزوح القسري أزمة إنسانية استدعت جهوداً كبيرة من أجل استيعابها في مناطق إقليم كردستان وبغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية.

أفرزت الأوضاع التي مرت على نينوى مجموعة من بؤر التوتر التي لا تزال حاضرة (وعملية تصفير المشكلات تحتاج إلى وقت أكبر مما هو متوقع).

سنجار لا تزال تشكل عقدة واضحة تجاه أي حلول ممكنة في الأمد المنظور، يزاد عليها عقد أخرى كالمناطق ذات الإدارة الأمنية تحت سيطرة إقليم كردستان، والتغيير الديمغرافي في سهل نينوى بين الطرفين الأساسيين المسيحيين والشبك، وتوسعة التصميم الأساسي، كما لم تزل أعداد الموجودين في مخيمات إقليم كردستان من نازحي نينوى يبلغ أكثر من ستين ألف مواطن، والعودة إلى المناطق

* مركز بناء السلام / جامعة الموصل.

في غرب نينوى، وفي جنوب غربها لا تزال ضعيفة مقارنة بأعداد العائدين إلى مناطقهم الأصلية.

تحاول هذه الورقة إثارة النقاش مجدداً حول الأوضاع في نينوى بعد عشر سنوات من تعرضها للهجوم من تنظيم داعش الإرهابي، وسبع سنوات منذ إعلان تحرير نينوى والتضحيات الكبيرة التي قدمتها كافة القوات الأمنية. مع التركيز بشكل خاص على بؤر التوتر الأساسية والاحتياجات الإنسانية عبر عدة نقاط أساسية.

أولاً: لمحة عامة عن نينوى من العنف إلى الانهيار والسقوط ومن ثم التحرير:

تعرضت محافظة نينوى منذ نيسان/أبريل 2003 حتى حزيران/يونيو 2014، إلى مجموعة من التغييرات التي ارتبط قسم كبير منها بالعنف، إذ شهدت موجة عنف واسعة النطاق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، انتهت بانهيار مراكز الشرطة بالكامل أمام الجماعات المسلحة التي كانت تعلن آنذاك بأنها تتبنى مقاومة الاحتلال الأمريكي، واستمرت الحالة حتى شباط 2005 ترافق ذلك مع إجراء انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 لانتخاب الجمعية الوطنية العراقية ومجالس المحافظات؛ مما أثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والأمني في المحافظة، واستمرت هذه الحالة من التعثر الأمني حتى أيار 2008 عندما قررت الحكومة القيام بعملية «زئير الأسد» لمطاردة الجماعات المسلحة في نينوى.

شهدت الأعوام 2009 و 2010 حتى منتصف 2011 سيطرة واضحة للقوى الأمنية؛ مما جعل استباب الأمن واضحاً خلال هذه الفترة، ولكن منذ انطلاق الاحتجاجات في بداية عام 2012 وحتى عام 2014، شهدت نينوى أعمال عنف واضحة للجماعات الإرهابية، التي سيطر فيها تنظيم داعش الإرهابي خاصة بعد سقوط مدينة الرقة في عام 2013، تنامت على إثرها الأعمال المسلحة وعمليات الاغتيال في الشوارع فضلاً عن انهيار واضح في منظومة الأمن، مع التعثر في الإدارة الأمنية في علاقتها مع المواطنين واستخدامها طرق غير جيدة في عملية بسط الأمن فضلاً عن اختراق التنظيمات الإرهابية لمنظومة الأمن في نينوى.

لم تمثل لحظة العاشر من حزيران/يونيو 2014، إلا لحظة إعلان رسمي عن سقوط مدينة الموصل، ولكن أهالي الموصل ونينوى كانوا قبل ذلك يرون حجم الأعمال المسلحة لتنظيم داعش وفرض مبالغ مالية على كل الفعاليات الاقتصادية، بما فيها تلك المرتبطة بالمؤسسات العامة.

عمل تنظيم داعش الإرهابي منذ الأيام الأولى لسيطرته على مصادرة المنازل والممتلكات والقيام بحملات إخفاء وقتل لعدد كبير من المواطنين كما عمل أثناء اجتياح سنجار في آب/أغسطس

2014 على ممارسة الاستعباد والعنف الجنسي وخطف المواطنات الإيزيديات، وقبل ذلك قام بتفجير كل الأماكن الدينية التي يعدها مخالفة لأحكام شريعته، حتى وإن كانت إسلامية كما قام بتدمير المعابد والمواقع الدينية للديانات الأخرى في نينوى، بما في ذاك المسيحية والإيزيدية.

لم يتم طرد تنظيم داعش الإرهابي وتحرير المحافظات العراقية ومحافظة نينوى إلا بعد أن ترك وراءه انتهاكات واسعة النطاق في المجال الإنساني، إضافة إلى تدمير البنى التحتية واختفاء قسري لآلاف الأشخاص. كما أثر ذلك بشكل كبير على مستوى تغطية الاحتياجات الإنسانية لعدد النازحين الذي وصل إلى ستة ملايين نازح في مرحلة الذروة.

أعقب تحرير نينوى العديد من الاحتياجات الإنسانية الكبيرة، بما في ذلك الرعاية لأعداد كبيرة من الشهداء المدنيين، فضلاً عن الأعداد الكبيرة من الشهداء والمصابين من جميع صنوف القوات الأمنية العراقية. وتسبب ذلك أيضًا في تدمير البنى التحتية الخدمية والصحية والتربوية. ظهرت كذلك نتائج انقسام مجتمعي خلال السنوات الأولى بشأن تحديد من هم الجناة ومن هم الضحايا، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين المكونات الدينية في نينوى.

ثانياً: الحاجات الإنسانية وعمليات إعادة الإعمار بعد تحرير نينوى:

لا تتعلق الحاجات الإنسانية للأفراد في نينوى بتقديم الإغاثة فحسب، بل تمتد لتشمل جوانب كثيرة منها إعادة التأهيل والإدماج للأفراد والمواطنين، وتعزيز فكرة العودة إلى مناطقهم الأصلية بعد مرحلة نزوح قسري كانت أقلها لثلاث سنوات.

تشير الأرقام الأولية إلى تعرض عدد كبير من الممتلكات إلى التدمير الجزئي أو الكامل، إذ يصل العدد إلى حوالي 90 ألفاً ممن تقدموا بطلب التعويض على مستوى نينوى، كما أن عدد السيارات التي تعرضت للحرق والتدمير أو الأضرار الجزئية يربو على 12 ألف سيارة وصلت طلباتهم إلى لجان التعويض المحلية في نينوى، وتشير تقديرات أخرى إلى وجود ما يقارب 5000 سيارة أخرى لم يتقدم أصحابها بطلبات التعويض. كما أن الأضرار التي أصابت الأشخاص وفق التوصيف القانوني (شهداء، مصابين، مفقودين) على مستوى المدنيين فالأرقام تشير إلى أكثر من عشرين ألف طلب تقدم به الأشخاص إلى لجنة التعويضات المحلية، وتم إرسال معاملات (18522) من المدنيين إلى مؤسسة الشهداء و (1676) من الموظفين المدنيين من مؤسسات الدولة المختلفة، كما أن خمسة آلاف شهيد من وزارة الداخلية والدفاع ممن اكتملت طلباتهم واعتبروا شهداء.

يعد ملف النازحين من أكثر الملفات التي تواجه عقبات وتحديات، خاصة في مناطق غرب نينوى وجنوب غرب نينوى. فضلاً عن وجود بعض المناطق التي تقع بين السلطات الأمنية للقوات الاتحادية والسلطات الاتحادية مثلا القرى في نهر الخازر، والقرى شمال زمار وشرق ربيعة، فضلاً عن مناطق أخرى في مخمور.

كما أنه لم تزل مناطق العودة في بعض مناطق نينوى غير مؤهلة لاستقبال العائدين؛ بسبب هدم وتدمير القرى أو تأثرها بالمناخ نتيجة البناء من مواد طينية خاصة في سنجار، وتشمل أيضاً مناطق جنوبي البعاج وجنوب غرب منطقة الحضر ومناطق غرب ناحية تل عبطة، كما أن مستويات الهجرة من العراق قد زادت بشكل ملحوظ عند المواطنين المسيحيين والإيزيدية، إذ على الرغم من عدم وجود إحصاء رسمي بشأن عدد من هاجر من المسيحيين والإيزيديين منذ عام 2014، لكن أعدادهم شهدت تناقصاً ملحوظاً بشكل كبير في نينوى.

جدير بالإشارة إلى أن ملف إعادة إعمار نينوى يعتبر من أكثر الملفات التي تم إنجاز قسم كبير منها، بيد أن ثمة تعثراً واضحاً في ملفات أخرى، يأتي في مقدمتها القطاع الصحي بوصفه القطاع الأكثر تأثراً، إذ فقدت القدرة السريرية للمستشفيات أكثر من ثلثي طاقتها الاستيعابية لاستقبال المرضى، بعد أن كانت حوالي 4500 سرير في المستشفيات، فإنها انخفضت نتيجة الأعمال الإرهابية إلى 1300 سرير على مستوى نينوى، وبعد مرور سبع سنوات لم يتم الشروع في بناء المستشفيات الأساسية. كما أن تأثر القطاع التربوي خاصة الأبنية المدرسية كان على نحو واسع النطاق، إذ تعرضت أكثر من ألفي مدرسة إلى أضرار جزئية أو كلية تم إعادة تأهيل وإعمار الجزء الأكبر منها، لكن مع الزيادة السكانية التي ارتفعت أكثر من 20 بالمئة، فقد وصل عدد التلاميذ في نينوى خلال العام الدراسي 2024-2023 إلى مليون ومئة ألف تلميذ، من رياض الأطفال وانتهاء بمرحلة البكالوريا حوالي 70000 سبعين ألف منهم في المدارس الأهلية. أما البقية فإن الأبنية المدرسية تكتظ بآلاف الطلبة في وجبة الدوام الواحدة، يزاد عليها أكثر من ثلثي المدارس تكون بدوام مزدوج ثنائي أو ثلاثي.

تظهر قضايا إعادة الإدماج والتماسك الاجتماعي فضلاً عن غلق ملف المخيمات والنازحين لم تزل ذات رواج ونقاش كبير ضمن الاهتمامات الأساسية في نينوى بعد سبع سنوات من إعلان التحرير، كما أن ملف المختطفين من تنظيم داعش الإرهابي لم يزل مثار نقاش وجدل كبير.

ثالثاً: **مناطق وبؤر التوتر في نينوى بعد** عشر سنوات:

نتج عن احتلال تنظيم داعش الإرهابي مجموعة من المشكلات الأساسية في بعض المناطق في نينوى من شق النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يشكل خيوط تمسك تلك المناطق، إذ تتنوع بؤر التوتر في مناطق مختلفة من نينوى، وتمثل سنجار أبرزها تليها منطقة سهل نينوى فضلاً عن منطقة تلعفر، كما أن التنوع الاجتماعي والديني والقومي والمذهبي في مناطق نينوى استغل من الجهات السياسية والحزبية لاستمرار الشرخ في تلك المناطق فالجهات تلك تعلن أنها جاءت من أجل الحفاظ على خصوصية تلك المناطق وأيضاً حماية للسكان والممتلكات من أي هجمات جديدة، لكن الحقيقة غير ذلك، وسنعرضها كما يلي :

- **منطقة سنجار:**

أظهرت الأحداث المتتالية على نينوى منذ عام 2014 -2024 استمرار مشكلة سنجار بطريقة معقدة بشكل كبير ، إذ تعرضت منطقة سنجار إلى هجوم من تنظيم داعش الإرهابي في أيار/مايو 2014، انتهى بنتائج مأساوية على السكان المحليين؛ مما اضطرهم إلى المشي سيراً على الأقدام للاحتماء في داخل الجبل، حينها تعرض عدد كبير منهم إلى الموت نتيجة العطش والجوع، وتم إخلاء عدد آخر منهم، كما قام تنظيم داعش الإرهابي أثناء ذلك باختطاف ما يزيد على أربعة آلاف فتاة وامرأة من القرى والمجمعات الإيزيدية في جنوب سنجار وقتل أعداد كبيرة من الرجال بطريقة بشعة عبر عمليات إعدام تسببت بإبادة جماعية.

دخلت على إثر ذلك مجموعات مسلحة تابعة لحزب العمال الكردستاني من سوريا لقطع الطريق على تنظيم داعش، وآمنت طريقاً لخروج عشرات آلاف من الإيزيديين من سنجار إلى مناطق داخلية، في نهاية عام 2014 تمكنت قوات التحالف من تأمين الغطاء الجوي لقوات البيشمركة لتحرير مناطق زمار وربيعة وصولاً إلى جبل سنجار وتحرير ناحية سنوني ذات الأغلبية الإيزيدية، لكن بقيت مناطق مركز قضاء سنجار وجنوب سنجار دون تحرير حتى نهاية 2017، ليتم تحريرها من قبل الجيش العراقي.

بعد سيطرة الجيش العراقي في تشرين الأول/أكتوبر على منطقة سنجار انسحبت البيشمركة والإدارات المحلية من المنطقة، واتخذت من ناحية فايدة مقراً بديلاً لها، وهو ما أحدث مشكلة مجدداً بشأن من يتولى إدارة المنطقة، إذ أعلنت الفصائل المسلحة منها وحدات حماية الإيزيدية وأيضاً

بعض الجهات التابعة لحزب العمال عن تشكيل الإدارة الذاتية لسنجار، وأعلنت تعيين إحدى الشخصيات رئيساً للمنطقة، أي ما يعادل منصب قائمقام، وعلى الرغم من إعلان حل الإدارة الذاتية قبل بضعة أشهر، لكن لم تفلح كل المحاولات من انتخاب قائمقام جديد لسنجار أو وضع خطة عمل وخارطة طريق تعمل على تصفير المشكلات القائمة في تلك المنطقة.

ومع ذلك فالمنطقة تعد بؤرة توتر أمني، وتشهد عمليات قصف بالطائرات المسيرة كل فترة، وتوجد فيها عدد من الجهات الأمنية، لكن منطقة داخل جبل سنجار تعد منطقة محظورة من الناحية الأمنية؛ بسبب تواجد جهات مسلحة غير معروفة تمارس كل فترة عمليات تجنيد للشباب والشابات من منطقة سنجار من العرب والكرد والإيزيدية ضمن توجه عقائدي يساري.

كما شهدت المنطقة ذاتها تعثراً واضحاً وكبيراً حتى في مستويات عمليات الحوار والمصالحة المجتمعية، فالاتهامات المتبادلة بين الأطراف المجتمعية في سنجار تكاد تفشل أي مبادرة حوار في المنطقة خاصة في مناطق جنوب سنجار؛ بسبب طبيعة الانتهاكات التي حدثت في القرى والمجمعات الإيزيدية في المنطقة، كما أن عودة للنازحين في المنطقة تأثرت بشكل كبير نتيجة هذه الأوضاع وحتى عمليات إعادة الأعمار، وتشير بعض التقديرات الإحصائية أنه لم تشهد المنطقة إلا عودة ثلث سكانها مقارنة بعام 2014. وحتى اتفاق سنجار، على الرغم من توقيعه بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لكن لم يكتب له التنفيذ بسبب الرفض من أطراف تفرض سيطرتها بشكل عملي على الأرض.

- **منطقة تلعفر:**

لم تشهد منطقة تلعفر منذ عام 2005 استقراراً أمنياً؛ بسبب الصراع الذي حدث فيها، إذ عمل تنظيم القاعدة الإرهابي على إثارة الفتن بين الأهالي (المتكونة تركيبتهم السكانية من تنوع قومي ومذهبي)، وحدثت أعمال مسلحة منها تفجيرات واغتيالات لشخصيات أساسية في المنطقة موضوعة البحث، ومع إعلان تنظيم داعش سيطرته قام بهجوم كبير على قضاء تلعفر اضطر فيه عشرات الآلاف من أهاليها إلى الهرب إلى سنجار؛ ومن ثم إقليم كردستان، وبعدها الاتجاه إلى مناطق الوسط والجنوب.

وخلال الهجوم المذكور تعرضت منازل السكان النازحين إلى عمليات نهب وسرقة من أفراد تنظيم داعش الإرهابي كما قام أفراد التنظيم بتفجير عدد كبير من المنازل والمؤسسات الحكومية، فضلاً عن خطف عدد من النساء ممن لم يتمكن من الهروب، لتبقى منطقة تلعفر تحت سيطرة التنظيم الإرهابي حتى أيلول/سبتمبر عام 2017، بعد أن تمكنت القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي من استرجاع المنطقة بشكل سريع.

إن عدم شعور السكان المحليين بالاستقرار الكامل فضلاً عن حصولهم على فرص اقتصادية أفضل في مناطق النزوح جعل نسبة العودة إلى منطقة تلعفر لا تتعدى 60% من مجمل سكان مركز القضاء، بعد أن انتشرت جغرافية النزوح للمواطنين بين مدينة الموصل وإقليم كردستان وكركوك فضلاً عن مدينة النجف وكربلاء كما يوجد أعداد تصل إلى عشرين ألفاً في تركيا.

كما فقدت مدينة تلعفر نتيجة حالة الاستقرار الهش مكانتها الاقتصادية، بعد أن كانت بوابة اقتصادية وتجارية مهمة تجاه منطقة غرب وجنوب غرب نينوى (في أقضية سنجار والبعاج وقضاء الحضر ومنطقة الجزيرة ذات المساحات الشاسعة). أما المراكز الإدارية في المؤسسات الحكومية، فهي ما زالت تشهد انقساماً وتنافساً مذهبياً واضح المعالم، خاصة خلال فترات الانتخابات، إذ تعود الانتماءات المذهبية للبروز بشكل واضح؛ مما يعرض مستويات الاستقرار في المدينة إلى الخطر، كما حدث في انتخابات عام 2021 وانتخابات مجالس المحافظات عام 2023.

- **منطقة سهل نينوى:**

تمتد منطقة سهل على شكل هلال شرقي حول مدينة الموصل، فهي تبدأ من منطقة الحمدانية إلى منطقة تلكيف والقوش متضمنة نواحي برطلة وبعشيقة، تتضمن هذه المناطق مزيجاً متنوعاً من السكان المحليين وبتنوع ديني وقومي بشكل كبير، وتعد هذه المنطقة خزان التنوع الديني والقومي والمذهبي في العراق[1]* . تعرضت المنطقة حالها كحال بقية المناطق إلى هجمات تنظيم داعش الإرهابي في بداية أي عام 2014، ونتيجة لذلك شهدت المنطقة نزوحاً واسعاً من كل المواطنين، وأضحت المنطقة فارغة تماماً إلى وجود بعض الأفراد الذين لم يتمكنوا من الخروج والاتجاه نحو إقليم كردستان أو مناطق الوسط والجنوب.

* غالبية سكانها من المسيحين(الكلدان والسريان والاشوريون والارثوذكس) ، كما يوجد فيها الشبك ، والكاكائية ، والإيزيدية ، فضلاً عن العرب والكرد والتركمان .

بدأت عمليات تحرير المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر عام 2016 مع انطلاق عمليات «قادمون يا نينوى» وتمكنت القوات الأمنية العراقية من تحرير المنطقة بشكل سريع خلال أيام قليلة، ومع مطلع عام 2017 شهدت المنطقة عودة بعض العوائل ومع نهاية ذات العام شهدت المنطقة عودة أخرى لعدد من الأهالي إلى منازلهم وممتلكاتهم، بعد أن تعرضت المنطقة إلى عمليات نهب وسلب أثناء وجود التنظيم الإرهابي فضلاً عن تدمير المعابد والمواقع الدينية في المنطقة. نتج عن هذه المرحلة الصعبة التي مرت على المنطقة مشكلات عدة منها وجود قوى أمنية مختلفة، إذ تنقسم المنطقة بين إدارة أمنية تابعة إلى إقليم كردستان، ومنطقة تحت سيطرة القوات الاتحادية والحشد الشعبي.

كما شهدت المنطقة تناقصاً في أعداد المسيحيين والإيزيدية بشكل كبير، بسبب الهجرة إلى خارج العراق فضلاً عن الانتقال إلى إقليم كردستان والاستقرار هناك عبر العمل الاقتصادي، بالمقابل شهدت عودة واسعة للشبك في هذه المنطقة، ترتب على ذلك عدة مشكلات خاصة في مركز قضاء الحمدانية وناحية برطلة ومركز قضاء تلكيف، بسبب وجود رفض مسيحي لتمليك أي قطعة أرض للشبك ضمن مبررات المخاوف من التغيير الديمغرافي وذات الحال ينطبق على ناحية بعشيقة، من جهة ثانية، فإن ثمة رفض من الشبك باتجاه توسعة التصميم الأساسي لمدينة الموصل تجاه الشرق بمسافة تمتد إلى 7 كم، ورفضت شخصيات سياسية شبكية هذا الموضوع بشكل علني تحت مبررات تتعلق بالقرى والأراضي الخاصة بهم.

توصف هذه المنطقة بأنها تعاني من استقرار هش (مع وجود أكثر من قوة على أرضها)، يرافقها تعثر إداري واضح بشأن فك الاشتباك بين الأطراف المجتمعية المختلفة الموجودة فيها، وتشهد أراضيها تبادلاً لعمليات القصف مع مناطق وقوات الإقليم، وكذلك معسكر القوات التركية خلف جبل بعشيقة.

عمليات التعثر في الإجراءات الإدارية والقانونية في المنطقة تعد الأكثر بروزاً مع وجود مقاعد كوتا الأقليات في هذه المنطقة وأيضاً عمليات التمثيل الإداري المتباين الذي يطالب به أفراد المجتمع المحلي مع غياب شبه كامل عن وجود مبادرات مؤسساتية لقيادة حوار مجتمعي للاتفاق على أولويات المنطقة، بعد مرور سبع سنوات على تحريرها من تنظيم داعش الإرهابي.

رابعاً: الخاتمة وسبل الاستجابة للتوصيات المقترحة:

مع مرور عشر سنوات على حدوث كارثة احتلال تنظيم داعش الإرهابي لأجزاء واسعة من محافظة نينوى ولمدة ثلاث سنوات، ومع مرور سبع سنوات على تحرير نينوى من هذه العصابة الإرهابية، بيد أن ملفات أساسية لم تزل قائمة، وتشكل تحدي واضح المعالم أمام الاستقرار الدائم في نينوى. وعلى الرغم من أن مؤشرات التعافي الأولى شهدتها نينوى خاصة في المرحلة منذ عام 2019 حتى اليوم، لكن ذلك يحتاج إلى تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية بشكل أكبر باتجاه ضمان عدم التكرار لما حدث وأصاب حال المجتمع المحلي وذكريات النزوح القسري المؤلم وأحداث الحرب على السكان المحليين. تقدم الورقة مجموعة من سبل الاستجابة وفق مقترحات توصيات بهدف العمل عليها:

1- العمل على إجراء مشاورات مجتمعية واسعة مع أفراد المجتمع المحلي في نينوى بشأن التحديات التي تواجههم والعمل على وضع برامج حلول، ويمكن للحكومة المحلية أن تقود هذه المشاورات بشكل دوري عبر المؤسسات المحلية.

2- إعداد حزمة دعم مالي لبرامج جبر الضرر المتمثلة بالتعويضات وهي مستلزم أساسي لتعافي الضحايا من الأفراد سواء في الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة أو حالات الاستشهاد أو الإصابة أو الفقدان.

3- هيكلة وإعادة توحيد القطاع الأمني في نينوى باتجاه وجود قيادة وسيطرة بهدف ضبط استخدام السلاح من الجهات الأمنية والعسكرية الرسمية وغير الرسمية الموجودة في نينوى.

4- إعداد حزمة دعم وتحفيز مالي لقطاعات الاقتصاد الأساسية في نينوى خاصة القطاع الاقتصادي الزراعي المحلي بوصفه مستلزماً أساسياً لإعادة الاستقرار إلى المناطق المختلفة في نينوى، ويخفف من عبء التوظيف عبر برامج المؤسسات العسكرية والأمنية.

المصادر:

1- ميريام بوتيك وآخرون، مصيرنا في أيديهم: نهوض الجماعات شبه العسكرية وأمن الأقليات في مناطق العراق المتنازع عليها، مركز سيسفاير، لندن، 2022.

2- خالد ظاظا وآخرون، الموصل ما بعد المعركة: جبر الضرر اللاحق بالمدنيين ومستقبل نينوى، مركز سيسفاير، لندن، 2020.

3- محمود عزو حمدو وعبد الكريم محمد عبيد، الأبواب ليست موصدة أمام الديمقراطية في نينوى: تقرير عن واقع الديمقراطية في نينوى، جمعية التحرير للتنمية، الموصل، 2023.

4- ذنون بن متى الموصلي، الموصل بين احتلالين 2003 -2014، دار سطور، بغداد، 2017.